

مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning



ملخص سياسات

العراق بين قيود التسليح ومتطلبات الردع خيارات السياسة الدفاعية

د. سعود جمال سعود

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط



الملخص

يعدُّ موضوع تسليح القوات المسلحة العراقية من أكثر الملفات حساسية وخطورة منذ عام 2003م لغاية الوقت الراهن، الذي يشهد حرباً بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة من جهة وإيران من جهة أخرى، سماتها عابرة للحدود، كسر سيادة الأقاليم الشرعية، متعددة الرقعات الجغرافية، هجينية بأدواتها، تستهدف الدول كمؤسسات ومجتمعات، والعامل الحاسم هنا التشابك المجتمعي والجغرافي الذي فرض وحدة مصير بين العراق وإيران، وتقاسم تكاليف التداعيات الناجمة عن الحرب الحالية أيضاً، بحكم اعتبارات متداخلة أبرزها العامل الاجتماعي - الديني، ووحدة المنظور للتحركات والمشاريع الأمريكية والإسرائيلية، والمنظومة القيمية المتمثلة بالمقاومة كفكر وممارسة استناداً إلى رصيد معرفي ديني تاريخي اجتماعي، يعطي زخماً لكل حدث عسكري، ويبرز بمثابة رافعة وحاضنة بالوقت ذاته، لتتشابك التدفقات والتدافعات، ضمن سلسلة الأفعال والسياسات الرسمية والتحركات الميدانية والتأثرات الفعلية، والنتيجة تحول العراق إلى متأثر منفعل (ساحة تلاقٍ وتقاطع مصالح) أي ساحة اشتباك، ليبقى وصف المتأثر الفاعل رهناً بالقدرات ووحدة منظور وتوجه الصف الداخلي العراقي تجاه الحدث الإيراني - الإسرائيلي/ الأمريكي، وهنا يبرز موضوع التسليح أو القوة العسكرية كأحد معطيات القوة العراقية المقيدة والمحجّمة، بما ينعكس سلباً على (سيادة) وأمن واستقرار الدولة والمجتمع والجغرافيا العراقية.

يواجه العراق تحدياً استراتيجياً مزدوجاً ومعقداً يتمثل في التوتر بين قيود خارجية صارمة على التسليح والحاجة الملحة إلى تعزيز قدرات الردع والدفاع في ظل الانتهاكات التي يتعرض لها مع كل حدث عسكري في المحيط المجاور لا سيما مع كل اشتباك عسكري بين إيران والكيان الصهيوني، وتوصف مشكلة التسليح بكونها مشكلة بمنتهى التعقيد

والواقعية، وتؤثر مباشرة على سيادة الدولة واستقرارها، مصدرها القيود الخارجية التي تأتي بشكل أساسي من الولايات المتحدة والدول الغربية، نظراً للشروط السياسية والتقنية التي تفرضها على صفقات الأسلحة، معللة ذلك بالمخاوف من تسربها إلى فصائل المقاومة المرتبطة بإيران، مما يحد من قدرة العراق على الحصول على أنظمة دفاع جوي متقدمة أو طائرات حديثة تمكّن من الدفاع وردّ الاعتداء دون موافقة أمريكية.

أولاً: الردع الدفاعي العراقي

بناء على الواقع العراقي والتهديدات التي يواجهها، فإن تحديد متطلبات الردع تنجم عن مواجهة تهديدات متعددة الأبعاد، بالإضافة إلى جوانب النقص في القوة العسكرية العراقية التي يمكن إجمالها بالآتي:

1. **ضعف الدفاع الجوي:** يسمح ضعف الدفاع الجوي العراقي (صواريخ ذات تكنولوجيا متفوقة، مضادات دفاع جوي متقدمة) بانتهاكات متكررة للأجواء العراقية من قبل طيران مُعادٍ بغض النظر عن هويته أو تحويل السماء العراقية لساحة عبور وصراع للصواريخ العابرة، حيث يمتلك العراق أسطولاً محدوداً من الطائرات (حوالي 26 مقاتلة F-16 جاهزة جزئياً)، ويعاني من نقص في أنظمة الدفاع الجوي المتقدمة، مما يجعل البلاد عرضة للتهديدات الجوية، كما أن المحاولات البطيئة لتعويض النقص أو إعادة البناء تواجه قيوداً سياسية ولوجستية، هذه التهديدات المتعددة تضع العراق أمام حاجة ملحة مركبة تتطلب استراتيجية دفاعية متكاملة تركز على السيطرة الداخلية، التنوع في التسليح، والتوازن الدبلوماسي، خاصة مع ميزانية دفاعية تبلغ 8 مليارات دولار كما في عام 2026 وفق (Global Firepower).

2. **المشاكل اللوجستية والصيانة:** أكدت تقارير لرويتز عدم القدرة على صيانة الأسطول الجوي والبري، وفي تقرير Newlines Institute (أبريل 2025)، أُبرز أن «القوات العراقية تعاني من نقص في دعم المتعاقدين لصيانة المعدات، بالإضافة إلى زيادة الطلب على قطع الغيار، خاصة لأسطول الطائرات»، ولا توجد عمليات صيانة مؤسسية منظمة. ومعرض الحديث يُذكر أن ميزانية الدفاع العراقية بلغت 8 مليارات دولار تقريباً (المرتبة 44 عالمياً حسب Global Firepower 2026)، لكن جزءاً كبيراً منها يُهدر بسبب التعامل المغلوط بخصوص المناقصات والتعيينات السياسية، مما يؤثر على الجاهزية، فعلى سبيل المثال إن سلاح المدفعية الذاتية الدفع (434 قطعة) والمقطورة (610) يعاني من انخفاض الجاهزية بسبب نقص الذخيرة وعدم إجراء تدريبات تكاملية، كما تُعاني سلسلة التوريد من ضعف البنية التحتية والاعتماد على الموردين الخارجيين، مما يؤدي إلى تأخير في الإصلاحات وانخفاض الاستدامة، وهنا توصف هذه النواقص بكونها ليست فنية فقط بل سياسية، إذ يُستخدم الجيش أحياناً كأداة للمحسوبية، مما يقلل من الثقة بين الجنود والقيادة ويؤثر على الكفاءة القتالية، وبالتالي يصبح الجيش غير قادر على الاستمرار في عمليات طويلة الأمد دون دعم خارجي، وهو ما يعرض السيادة الوطنية للخطر.

3. **ضعف سلاح الطيران الحربي:** باستطاعة سلاح الطيران الحربي العراقي تنفيذ عمليات محدودة، ولكنه غير قادر على السيطرة الكاملة على الأجواء أو تنفيذ عمليات مستقلة واسعة النطاق، خاصة أمام تهديدات إقليمية متقدمة، إذ إن استمرار بعض المشاكل مثل نوعية الطيران الحربي والصيانة والتسليح والاستقلال عن الدعم الخارجي تبقى عقبات رئيسية، ومن المشاكل الأساسية لسلاح الطيران، ما يتمثل بنقص الجاهزية التشغيلية والصيانة المزمّنة، فوفقاً لتقييم Global Firepower 2026، يمتلك العراق

1. المديرية العامة للموازنة والبرامج - الموازنة الخاصة بوزارة الدفاع: <https://mod.mil.iq/?page=2468>

إجمالي 360 طائرة (المرتبة 29 عالمياً)، لكن الجاهزية الفعلية لا تتجاوز 216 طائرة فقط، بدليل فئة المقاطلات: 26 طائرة مخزنة، جاهزيتها 16 فقط، أما المروحيات (183 طائرة) فجاهزيتها 110 تقريباً، يمتلك أسطول مؤلف من (34) طائرة F-16 تقريباً² يعاني من مشاكل صيانة مزمنة، حيث أدت التهديدات الأمنية إلى انسحاب متكرر للمتعاقدين الأمريكيين، مما أدى إلى انخفاض الجاهزية. منحت الولايات المتحدة عقوداً جديدة (مثل عقد Vectrus بـ 252 مليون دولار في 2025)، للحفاظ على التشغيل حتى 2026، لكن الاعتماد على المتعاقدين الخارجيين يجعل الاستدامة هشة، كما تعاني المروحيات الروسية الصنع مثل (Mi-17) من نقص قطع الغيار بسبب الحرب في أوكرانيا، حيث أصبحت روسيا غير موثوقة كمورد، مما أدى إلى تخزين عشرات الطائرات، ودفعت العراق للبحث عن بدائل أمريكية أو أوروبية (مثل H225M الفرنسية أو Bell 412)، لذا فإنه مع عدم القيام بإصلاحات جذرية في الصيانة المؤسسية والتدريب والتسليح، وجهات التوريد، سيستمر الضعف في تعريض السيادة الجوية للخطر، خاصة في ظل التوترات الإقليمية المستمرة.

في ظل ما سبق، تقول بعض التقديرات والحسابات إن هذه التهديدات تتفاقم مع الانسحاب التدريجي للقوات الأمريكية والتحالف الدولي، حيث أعلن العراق اكتمال سحب المستشارين من الأراضي الاتحادية في يناير 2026، مع خطة كاملة للانسحاب بحلول سبتمبر 2026 في إقليم كردستان، وهذا الانسحاب يقلل الدعم اللوجستي

2. إذ إن الأسطول الإجمالي للـ F-16 العراقي هو 34 طائرة مؤكدة من وزارة الدفاع الأمريكية وعقود الصيانة (2025-2026) وموقع f-16.net، أما موقع (Global Firepower) لعام 2026، فيسجل 26 مقاتلة في فئة (Fighters Stock) و16 جاهزة فقط، لأنه يعتمد منهجية تصنيف الطائرات القتالية الفعالة فقط، وليس العدد الإجمالي المخزن، هذا الفرق شائع في تقارير GFP ويعكس الواقع الحالي للجاهزية المنخفضة بسبب مشاكل الصيانة. يمكن الرجوع إلى:

• عقد Vectrus الأمريكي (نوفمبر 2025) الذي يذكر صراحة 34 طائرة.

• تقارير Army Recognition 2025-2026 و The Defense Posts و f-16.net

والاستخباراتي، مما يترك فراغاً أمنياً يجب ملؤه بقدرات عراقية ذاتية، وهنا الاحتجاج بأن الوجود الأمريكي في جوهره احتلال وتقييد حركة وحاجز مانع أمام بناء ترسانة عسكرية حديثة للعراق، كما أن التقديرات الاستخباراتية التي تحدد شكل نزع السلاح في العراق من فصائل مسلحة عبر طريقة الصدام العسكري، غير منطقية ولا ممكنة، لذا كان الحل العراقي ذكياً وغير مكلف عندما قررت الحكومة حصر السلاح بيد الدولة من خلال خطة للاندماج في المؤسسات الأمنية والعسكرية بموجب معالجة قانونية قادها البرلمان الممثل للشعب العراقي، هذه الطريقة بالمعالجة حفظت أمن واستقرار العراق ووحدة العراقيين حاضراً ومستقبلاً.

ثانياً: القوات المسلحة العراقية: الوحدات وحجم الإنفاق - الجهات الفاعلة - التوصيف.

1. **الوحدات وحجم الإنفاق:** تشمل القوات المسلحة العراقية الجيش العراقي والشرطة الاتحادية وهيئة الحشد الشعبي التي شُرع قانونها رسمياً عام 2016 بموجب القانون رقم 40، ذات العدد البالغ حوالي 230,000-238,000 مقاتل، ويتلقون ميزانية سنوية تقدر بنحو 3.5-3.6 مليار دولار من الموازنة العامة، تشريع القانون قطع الطريق أمام احتفاظ العديد من الوحدات باستقلالية عملياتية وولاءات "إقليمية"، دون أن نخلط بين تزامن الحرب على إيران مع قيام قوات الحشد الشعبي بعمليات عسكرية، بالنظر لما تعرضت له الأراضي العسكرية من انتهاكات فكان التحرك ضمن المضمار في الآونة الأخيرة شريعياً وقانونياً.

بلغ الإنفاق الدفاعي 6.2 مليار دولار في 2025 (%1.9 من الناتج المحلي الإجمالي)، وفق تقديرات (CEOWorld - Global Firepower)، ونحو 8 مليارات دولار في 2026، وهذا الإنفاق محدود نسبياً مقارنة بالتهديدات الإقليمية، ويعكس اعتماداً تاريخياً على

الولايات المتحدة (طائرات F-16 ودبابات أبرامز) مع محاولات تنويع المصادر.

2. **وصف السياسات الدفاعية الحالية:** أشارت الوثائق الرسمية والتقارير الموثقة الأجنبية والعراقية إلى تمحور السياسات الدفاعية العراقية في هذه الفترة حول تعزيز السيادة الوطنية، وإعادة بناء القدرات الدفاعية المستقلة، والانتقال التدريجي من الاعتماد على التحالفات الدولية إلى شراكات ثنائية، مع التركيز على مكافحة الإرهاب (داعش) وإصلاح القطاع الأمني بما فيه تسوية الوضع القانوني للحشد الشعبي، والنتيجة غير ملموسة، إضافة إلى ذلك أنه لا توجد «ورقة دفاع بيضاء» رسمية منفصلة، بل تعتمد السياسة على الاستراتيجية الوطنية للأمن القومي (2025-2030) التي أُطلقت في منتصف 2025 تحت شعار «العراق أولاً»، التي ورد فيها ضمن قائمة الأهداف الاستراتيجية: تطوير النظام الأمني والدفاعي لتحقيق الأمن الداخلي والخارجي (هذا الهدف الأساسي للسياسة الدفاعية: بناء قوات مهنية، تعزيز الدفاع الجوي، وتقليل الاعتماد الخارجي)، كما ركزت الاستراتيجية ذاتها على إصلاح القطاع الأمني، دمج/ إعادة هيكلة الحشد الشعبي تحت قيادة مركزية، وتحديث التسليح.

بدأت السياسة الدفاعية في 2020 بالحوار الاستراتيجي الأمريكي-العراقي (يونيو 2020) الذي أكد على احترام السيادة العراقية وفق اتفاقية الإطار الاستراتيجي (2008)، حيث ركزت على تقليل القوات الأمريكية/التحالفية تدريجياً، والانتقال إلى دور استشاري وتدريب فقط (بدون قتال)، وحماية القوات العراقية من داعش، ولقد استمر الواقع -نظرياً- لغاية عام 2021، حين أعلن الجانبان (يوليو 2021) نهاية المهمة القتالية للتحالف بحلول 31 /ديسمبر/ 2021، مع بقاء القوات الأمريكية للتدريب والاستخبارات فقط، وبالنسبة للحوارات الأمنية المشتركة بين الجانبين فقد استمرت في الفترة الممتدة بين عامي (2023- 2024) عبر اللجنة العليا للتنسيق العسكري، التي حدّدت ثلاثة عوامل لتقييم

الوجود وهي: تهديد داعش، الاحتياجات التشغيلية، وقدرات القوات العراقية، وقد كان الهدف: بناء قدرات ذاتية للجيش العراقي والبيشمركة، مع التركيز على مكافحة الإرهاب وتعزيز السيادة، وصولاً إلى سبتمبر 2024، أعلن الجانبان خطة انتقالية تمثلت بإنهاء المهمة العسكرية للتحالف في العراق بحلول سبتمبر 2025، مع التحوّل إلى شراكات أمنية ثنائية (تدريب، مساعدة، تبادل استخباراتي)، ومنذ ذلك التاريخ استمر وجود بعض القوات الأمريكية حتى 2026.

أما بالنسبة للسياسة الدفاعية الحالية فهي مزيج من الاعتماد على الشراكة الأمريكية (مع قيود) والتنويع الجزئي، وفي هذا السياق يسعى العراق - حسب مصادر عامة- لشراء طائرات رافال الفرنسية (14 طائرة F4 ويتوقع توقيع العقد في 2026: 10 من طراز C و4 من طراز B)، ومروحيات كاراكال الفرنسية (6 وصلت نهاية 2025 كجزء من صفقة 14)، وأنظمة دفاع جوي كورية جنوبية (M-SAM II / Cheongung) لكن لم تصل لغاية اليوم وإن وصلت سراً فهي غير مفعّلة بما يخدم أمن العراق.

بالتقييم لما سبق: ما شهدته الحرب الحالية الإيرانية و(الأمريكية - الإسرائيلية) وما تخللها من انتهاكات وخروقات للسيادة العراقية، كانت ستتفاقم لولا إعلان الجار الإقليمي إيران علناً بأن أمن العراق من أمن إيران، وشاعت أنباء عبر وكالات إعلامية عن تسليم شحنات أسلحة، بالإضافة أن عبور ناقلات النفط العراقية من مضيق هرمز لتصدير النفط تم بإذن وحماية إيرانية، وليس بفعل قوة عراقية عسكرية، بالإضافة إلى أن الطيران الأمريكي والإسرائيلي استخدم السماء العراقية بدون إذن ولا قدرة ردعية، بالتزامن مع حشود على الحدود مع الجارة سورية دفعت الجيش العراقي برأ لتعزيز حماية الحدود دون امتلاك سلاح ثقيل كالصواريخ متوسطة أو بعيدة المدى، إضافة إلى العامل الحاسم ألا وهو أن التواجد الأمريكي يمنع ويقيد إعادة بناء القدرة العسكرية للعراق لإبقائه

بحالة من الضعف تنسم من أهدافه الاستراتيجية ولا يغيّر معادلة توازن القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، وبما يمنح العراق من تشكيل سلسلة عسكرية تشاطر إيران بمشاريعها الأيديولوجية والعسكرية بحكم ما يجمعهما من قواسم، ولكن السياسات الدفاعية الخاطئة التي لا تتقن استثمار معطيات القوة بعيداً عن العيون الأمريكية هي الأخرى أحد الأسباب، والجدير بالذكر أن التحصين العسكري لا يلغي ولا يعني أن يستمر العراق بسياسة التحوط الاستراتيجي إزاء صراعات المنطقة، مالم تتعرض سيادته للخطر، علماً أن البعد الاقتصادي الخاطئ حاضر بقوة من حيث التوظيف الخاطئ.

ثالثاً: البدائل الرئيسية أمام صناع القرار العسكري في العراق

البديل الأول: تكثيف اختبارات الشراكة مع الولايات المتحدة والغرب عبر المطالبة برفع فاعلية وكفاءة التدريب والتسليح والدعم التقني عالي الجودة لكشف مقدار المصدقية والمطالبة بدفعات أسلحة خفيفة ومتوسطة، وعموماً من حيث الجدوى العملية ما تقدمه الولايات غير فاعل وشكلي.

البديل الثاني: التنويع الشامل سراً أو علانية مع (روسيا، الصين، فرنسا، تركيا)، وتسريع صفقات غير غربية لتجنب القيود، بالشكل الذي يوفر أسلحة أسرع ونوعيات متقدمة (مثل أنظمة دفاع جوي صينية أو روسية)، بالترافق مع تحركات سياسية عراقية لكسب دعم روسيا والصين في مجلس الأمن حول أحقيتها في حماية سيادتها عسكرياً لتلافي التعرض لعقوبات أمريكية محتملة.

البديل الثالث: التسريع بعملية الاندماج الداخلي والإصلاح المؤسسي فيما يخص فصائل المقاومة لما له من مكاسب سياسية وقانونية، ومحاولة فتح باب التجنيد لزيادة عدد أفراد القوات المسلحة.

البديل الرابع: تطوير مراكز البحوث العلمية العسكرية واستيراد المواد والأدوات والقطع اللازمة بالإضافة إلى الخبراء من إيران، تتولى مهمة تطوير الأسلحة خصوصاً الصواريخ والطيران المسير بالاستفادة من الخبرات البشرية العلمية العراقية.

البديل الخامس: مواكبة الحياد الاستراتيجي مع ردع إقليمي عبر تقليل الاعتماد على طرف أحادية، مع بناء تحالفات إقليمية (دول الخليج) وتعزيز الدفاع الجوي/البري المستقل.

رابعاً: تقييم السياسة الدفاعية

في ظل ما تعانيه القدرات العسكرية العراقية من جوانب ضعف، بالإضافة إلى الواقع السياسي والأمني الراهن خاصة على المستوى الإقليمي، فإن تقييم السياسة الدفاعية العراقية، بناءً على معايير موضوعية ذات حدود عليا، تظهر مكامن الضعف من جهة والمكامن التي تحتاج للتعزيز من جهة أخرى، ومن أبرزها:

أولاً: الفعالية: الشراكة الأمريكية فعالة جزئياً ولكنها قيد معرقل لتطوير القدرة العسكرية، وبالنسبة لدورها ضد داعش فقد كان محدوداً مقارنة بما قام به الحشد الشعبي كتجمع عراقي من أبناء الشعب العراقي من المكونات كافة.

ثانياً: الكفاءة (التكلفة/الفائدة): الاعتماد الأمريكي مكلف سياسياً وعسكرياً (بطء تسليم وشروط). وتنوع مصادر التسليح أرخص نسبياً (ميزانية 6.2-8 مليارات) لكنه يزيد مخاطر عدم التوافق، والإنفاق المحدود يجعل الاندماج الداخلي أكثر كفاءة.

ثالثاً: الإنصاف والسيادة: وجود أسلحة خارج سيطرة الدولة يقوض السيادة ويدخلها بمشاكل هي في غنى عنها تؤثر على مصالح الشعب العراقي، والحل قانونياً وأمنياً بالدمج والتقييد بأوامر القيادة العسكرية العليا الموحدة والتصرف كجسد عسكري واحد.

رابعاً: الجدوى السياسية: البدائل واقعية وممكنة ولكن مقرونة بالقرار السياسي الشجاع والمدروس بعقلانية تراعي الاعتبارات والحسابات المؤثرة على سير عملية إعادة بناء القوة العسكرية العراقية.

التوصيات (نحو سياسة دفاعية فاعلة مستقبلية)

إن السياسة الدفاعية بما تواجهه من تحديات وتعانيه من جوانب نقص، لا تتحمل الأخذ ببديل من البدائل المقترحة دون الآخر، بل يجب أن تأتي بالمحصلة النهائية كنتاج لمجموع البدائل وعلى صعد متعددة، حيث تشكل ما يلي من دعائم السياسة الدفاعية العراقية المستقبلية:

1. إقامة السياسة الدفاعية للعراق على أساس السيادة الاحتكارية للسلاح التي تتمثل بعدة مظاهر أبرزها حصر السلاح بيد الدولة بشكل فعلي وليس شكلياً، وإعادة هيكله ودمج جميع التشكيلات المسلحة ضمن قيادة مركزية موحدة، وبناء عقيدة عسكرية وطنية تتجاوز الانقسامات الفرعية، وبدون هذه الدعامة، لا يمكن الحديث عن ردع حقيقي، لأن تعدد مراكز القوة يُفكك القرار العسكري.
2. الحاجة الماسة إلى ردع دفاعي ذكي وليس هجومياً مكلفاً، يقوم على الدفاع الجوي المتكامل (قصير - متوسط - بعيد المدى)، وأنظمة إنذار مبكر ورادارات حديثة، وقدرات الحرب الإلكترونية والتشويش، والطائرات المسيّرة الدفاعية والهجومية المحدودة، والهدف جعل اختراق الأجواء أو السيادة مكلفاً وغير مضمون النتائج.
3. استقلال العمليات من خلال تقليل الاعتماد على المتعاقدين الأجانب، وبناء منظومة صيانة وطنية مؤلفة من مهندسين ومصممين عراقيين موثوقين، وتدريب كوادر عراقية متخصصة تقنياً، وإنشاء مراكز قيادة وسيطرة وطنية متطورة.

4. دعامة التنويع الاستراتيجي للتسليح بدل الاعتماد الأحادي عبر تنويع مصادر التسليح (أوروبا - آسيا - إقليمياً)، وإدارة التوازن بين الموردين لتجنب الضغوط السياسية، والتركيز على نقل التكنولوجيا لا الشراء فقط، والتنويع ليس هدفاً بحد ذاته، بل وسيلة لكسر التبعية.
5. تشكيل لجان عسكرية عليا والمباشرة بإصلاح منظومة التعاقدات العسكرية، وتحييد الجيش عن المحاصصة لخطورتها داخل المؤسسة العسكرية، واعتماد معايير الكفاءة المهنية في الترقيات، وبناء نظام رقابة عسكرية صارم، لأن الفساد يُسقط الجيوش حتى لو امتلكت أحدث الأسلحة، والجيش السوري في عهد الرئيس بشار الأسد أكبر مثال.
6. تعزيز أمن الحدود والسيطرة الجغرافية من خلال تعزيز منظومة حرس الحدود تقنياً وبشرياً، واستخدام المراقبة الذكية (طائرات مسيرة، حساسات)، وإنشاء مناطق عازلة أمنية عند الضرورة، وضبط المعابر غير الرسمية، من منطلق أن السيطرة على الأرض هي عملياً نصف معركة السيادة.
7. وضع منهج سياسي قائم على أساس التكامل الاستخباراتي عبر تطوير الاستخبارات السبيرانية، واختراق الشبكات الإرهابية والخلايا النائمة، وبناء بنك أهداف استباقي، لأنه بدون تفوق استخباراتي، تتحول الدولة إلى رد فعل دائم.
8. تدعيم السياسة الدفاعية بنهج سياسي يقوم على تبني سياسة «عدم الانخراط مع الاستعداد للرد، وإدارة التوازن بين الولايات المتحدة، إيران، والقوى الإقليمية، وبناء شراكات متعددة دون الارتهان لأي طرف، وتقليل تحويل العراق إلى ساحة صراع.
9. تطوير الصناعات العسكرية الخفيفة والمتوسطة والاستثمار في الطائرات المسيّرة والذخائر الذكية والصواريخ قصيرة المدى واستقطاب الكفاءات العراقية، والبداية لا

تحتاج قدرات عملاقة، بل يلزمها تراكم تدريجي ذي.

10. رفع الجاهزية القتالية المستدامة عبر برامج تدريب مستمرة، ومناورات مشتركة واقعية، ورفع كفاءة اللوجستيات والإمداد، وضمان توفر الذخيرة والقطع الاحتياطية.

هوية البحث

- الباحث: د. ساعدو جمال ساعدو - قسم الدراسات السياسية - الجامعة المستنصرية.
- الموضوع: العراق بين قيود التسليح ومتطلبات الردع .. خيارات السياسة الدفاعية
- تأريخ النشر: أيار - مايو 2026

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، أُسس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org